الأمم المتحدة

A/79/139 (Part I)

الجمعية العامة

Distr.: General
14 July 2024
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
Spanish

الدورة التاسعة والسبعون

البندان 94 و 101 من جدول الأعمال المؤقت*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 17/78 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة 7 من قرارها 30/46 وآخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة. وحتى 31 أيار/مايو 2024، تلقى الأمين العام ردودا من ثماني دول أعضاء والاتحاد الأوروبي.

* A/79/50.

190824 050824 24-12777 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – ملاحظات 3

ثالثا – الردود الواردة من الحكومات 7

الأرجنتين 7

الصين 8

كوبا 9

مصر 10

إيران (جمهورية – الإسلامية) 14

إسرائيل 16

المكسيك 16

الجمهورية العربية السورية 18

رابعا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي 20

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة 10 من قرارها 17/78 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة 7 من قرارها 30/46، آخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام، أن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 1990 (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير المتخذة في هذا الشأن، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الفقرة 11 من القرار 17/78، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن تنفيذ القرار في دورتها التاسعة والسبعين. ويُقدَّم هذا التقرير تلبية لذلك الطلب.

2 - وفي 31 كانون الثاني/يناير 2024، أرسل مكتب شؤون نزع السلاح مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء، يوجّه فيها الانتباه إلى الفقرتين 10 و 11 من القرار 17/78 ويلتمس آراءها بشأن هذه المسألة، مُحدِّدا 31 أيار/مايو 2024 موعدا نهائيا لتقديم تقاريرها. وستُنشر أي آراء وردت بعد ذلك الموعد النهائي في الموقع الشبكي للمكتب (https://disarmament.unoda.org) باللغة التي قُدِّمت بها. ولن تصدر أي إضافات.

3 - ووردت ردود من حكومات الأرجنتين، وإسرائيل، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجمهورية العربية السورية، والصين، وكوبا، ومصر، والمكسيك. وترد هذه الردود في الفرع الثالث من هذا التقرير. ويرد نصُّ الردّ الوارد من الاتحاد الأوروبي في الفرع الرابع، وفقاً للطرائق المحددة في القرار 276/65.

ثانيا - ملاحظات

4 - اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلال دورته العادية السابعة والستين، المعقودة في أيلول/سبتمبر 2023، قراره السنوي، الذي قدّمته مصر، بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط (GC(67)/RES/13)، بأغلبية كبيرة ودون معارضة. وامتنعت إسرائيل وثماني دول أعضاء أخرى عن التصويت. وخلال مناقشة القرار، شدّدت دول عديدة على أهمية إضفاء الطابع العالمي على اتفاقات الضمانات الشاملة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، بوصفها خطوة هامة نحو بلوغ منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن ذلك سيكون عنصرا أساسيا في الجهود الجارية لضمان أمن المنطقة واستقرارها وإسهاما كبيرا في صون السلام والأمن الدوليين. وذكر ممثلا إسرائيل والولايات المتحدة أن السلام الدائم وامتثال دول المنطقة الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو وحده الذي سيمهد الطريق لإنشاء مثل هذه المنطقة. وشدّد ممثل أذربيجان (متحدثاً باسم حركة عدم الانحياز) على أنه لا يوجد تسلسل تلقائي بين تطبيق الضمانات وإبرام تسوية سلمية في الشرق الأوسط. وحثَّ العديد من الدول الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال مديرها العام، على مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء في المنطقة بهدف ضمان تنفيذ القرار المعتمد.

5 - وخلال الدورة نفسها، طلب ممثل الأردن، باسم مجموعة الدول العربية، إدراج بند في جدول الأعمال عنوانه "القدرات النووية الإسرائيلية". وكما جرت العادة منذ عام 2016، لم تقدم مجموعة الدول العربية قرارا في إطار هذا البند. وقد أعرب العديد من الدول عن قلقها من الأثر السلبي لامتلاك إسرائيل

للأسلحة النووية على الأمن والاستقرار الإقليميين. وأشار ممثل الإمارات العربية المتحدة (متحدثا باسم مجموعة الدول العربية) إلى العديد من نتائج المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته في تخليص العالم، وخاصة الشرق الأوسط، من الأسلحة النووية. وكذلك أعرب ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة (متحدثا باسم مجموعة الدول العربية) وممثل كل من مصر والإمارات العربية المتحدة عن أسفهما لأن رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي يعرقل الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأعرب ممثلا إسرائيل والولايات المتحدة عن أسفهما لإثارة هذا البند مرة أخرى، مشيرين إلى أنه يصرف الوقت والطاقة عن الأعمال الفنية للمؤتمر العام.

6 - وفي اجتماعات الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2026، التي عقدت في تموز/يوليه و آب/أغسطس 2023 في فيينا، أعربت عدة دول عن تأييدها للقرار المتعلق بالشرق الأوسط[1]، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، حيث دعا العديد من الدول إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذكر عدد من الدول أن القرار كان جزءًا لا يتجزأ من الصفقة التي ضمنت تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وفي ما يتعلق بالقرار، أكد ممثلا الكويت والإمارات العربية المتحدة (متحدثا باسم مجموعة الدول العربية) على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق المشاركين في تقديم القرار - الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - عن تنفيذه. وأقر العديد من الدول بالإنجازات التي حققتها الدورات الثلاث المعقودة حتى الآن للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ودعا ممثلو أذربيجان (متحدثا باسم حركة عدم الانحياز) ومصر ولبنان جميع دول الشرق الأوسط التي لم تشارك بعد في الدورات السنوية للمؤتمر إلى المشاركة فيها.

7 - وفي اجتماعات اللجنة الأولى التي جرت خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، أعربت عدة دول أعضاء عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، في حين وصف ممثلا الكويت وإيران إسرائيل بأنها العقبة الرئيسية أمام إنشائها. وأشاد العديد من الدول بالتقدم المحرز في الدورات الثلاث للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط التي عقدت حتى الآن والتي دعا فيها عدد من الدول إلى العمل من أجل إبرام معاهدة. وفي هذا الصدد، دعا ممثلو مصر والكويت والأردن (متحدثا باسم مجموعة الدول العربية) جميع الدول إلى المشاركة في المؤتمر، بينما ذكر ممثل اليمن أن رفض إسرائيل المشاركة في أعمال المؤتمر يؤجج سباق التسلح الإقليمي. وردا على ذلك، وصف ممثل إسرائيل نهج المؤتمر بأنه غير مفيد، لأنه لم يحظ بتأييد جميع دول المنطقة. وخلال الاجتماعات، أدان ممثلو الدول الأعضاء في مجموعة الدول العربية وإيران الأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة وشددوا على الحاجة الملحة لإنشاء المنطقة.

(1) انظر NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق.

8 - واعتمدت اللجنة الأولى، في جلستها المعقودة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قرار الجمعية العامة 17/78 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بالتصويت، حيث انقطع توافق الآراء بشأن القرار منذ عام 2018. وصوتت إسرائيل ضد القرار وامتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، مشيرةً إلى استمرار التباين في وجهات النظر بين دول المنطقة بشأن هذه المسألة.

9 - وعقدت الدورة الرابعة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في نيويورك في الفترة من 13 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، برئاسة ليبيا.

10 - وشارك في هذه الدورة اثنان وعشرون عضوا من أعضاء المؤتمر من المنطقة، وأربع دول لها مركز المراقب (الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وثلاث كيانات دولية ذات صلة (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية). وأدلى ببيان في افتتاح الدورة رئيسُ الجمعية العامة دنيس فرانسيس، ممثل ترينيداد وتوباغو، ووكيلةُ الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو (باسم الأمين العام). واعتمد المؤتمر تقريرا عن أعماله بتوافق الآراء، تضمن موجزا لمداولاته الموضوعية بشأن عدة مسائل رئيسية تتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وكذلك تضمن التقرير موجزا موضوعيا لعمل لجنته العاملة في عام 2023. واتفق المؤتمر أيضا على المواضيع التي ينبغي أن تتناولها اللجنة العاملة خلال فترة ما بين الدورات في عام 2024، وهي التحقق النووي؛ والاستخدامات السلمية والتعاون التقني؛ وبيان قائمة المواضيع التي ستتناولها دورات المؤتمر المقبلة.

11 - وعقدت اللجنة العاملة اجتماعها الأول في 20 شباط/فبراير 2024 لمناقشة المسائل التنظيمية. وعُقد الاجتماع الثاني في الفترة من 30 نيسان/أبريل إلى 2 أيار/مايو 2024، حيث أُجريت خلاله مداولات مع خبراء في المجالات ذات الصلة بشأن موضوع الاستخدامات السلمية. وعُقد الاجتماع الثالث في الفترة من 1 إلى 3 تموز/يوليه 2024، وتركزت المداولات خلاله على موضوع التحقق النووي.

12 - واشتركت دولة قطر ومكتب شؤون نزع السلاح في تنظيم اجتماع إقليمي في الدوحة يومي 4 و 5 حزيران/يونيه 2024، بعنوان "وجهات نظر بشأن مؤتمر إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط". وهدف الاجتماع إلى إجراء استعراض للتقدم المحرز في عملية المؤتمر وسبل المضي قدماً في دوراته المقبلة.

13 - ومن المقرر عقد الدورة الخامسة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في نيويورك في الفترة من 14 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

14 - وأصدر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح منشورين الأول بعنوان "Narratives of the Middle East WMD-Free Zone: Drivers, Themes and Historical Accounts" والثاني بعنوان "Middle East WMD Free Zone Project: Final Report" يحددان النتائج الرئيسية للمرحلة الأولى من المشروع. أما المرحلة الثانية من المشروع، التي شُرع فيها في تموز/يوليه 2023، فهي تهدف إلى ما يلي: (أ) المساعدة في التخفيف من حدّة الاتجاهات الإقليمية فيما يتعلّق بانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ و (ب) تشجيع الترتيبات الأمنية الإقليمية ووضع وقواعد وإجراءات لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح؛ و (ج) تطوير فهم أكثر تعمقا للعلاقة بين المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق

الأوسط والتطورات الإقليمية والدولية الحالية؛ و (د) تعزيز منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط فعليا على نحو شامل و مستدام ويمكن التحقق منه.

15 - ومن شأن إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط أن يُسهم في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. فأي زيادة في عدم الاستقرار قد تفاقم مخاطر زيادة التنافس على التطوير النووي، على حساب جهود منع الانتشار الجارية. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها أن تسعى إلى تحقيق تقدم من هذا القبيل. وتظل الأمم المتحدة مستعدة لتقديم أي مساعدة في هذا الصدد. وثمة قلق بالغ في هذا السياق من استمرار انعدام فرص التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد ازدادت التهديدات التي تهدد الاستقرار الإقليمي بشكل كبير في العام الماضي، لا سيما في أعقاب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة، وما تلاها من عملية عسكرية إسرائيلية في غزة. ويزيد تصاعد العنف في جميع أنحاء المنطقة، مع زيادة تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق بين إسرائيل وحزب الله والجماعات المسلحة الأخرى غير الحكومية في لبنان، وتبادل نيران غير مسبوق بين إسرائيل وإيران، وهجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن، من مخاطر حدوث تداعيات إقليمية. وقد عزز ما حصل من دمار ومعاناة على مدى [الأشهر التسعة الماضية] حتمية اتخاذ الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا خطوات عاجلة تمكّن الطرفين من العودة إلى الانخراط في المسار السياسي الذي طال انتظاره لتحقيق حل الدولتين. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال وإيجاد حل للنزاع وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. ولن تتحقق التطلعات المشروعة للشعبين إلا إذا أصبحت رؤيةُ الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل بينهما حقيقة واقعة، مع كون القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وحُلّت جميع مسائل الوضع النهائي حلا دائما عن طريق المفاوضات.

16 - ولقد واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام (A/78/205 (Part I))، بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2118 (2013) بشأن القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي كان وتحت أي ظرف من الظروف انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. والإفلات من العقاب على مثل هذه الأعمال غير مقبول، ولا يزال غياب المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ثالثا – الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[22 آذار/مارس 2024]

تتمسك الأرجنتين بموقفها الدائم المتمثل في التأييد الواضح لإنشاء وترسيخ مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس أنها تقدم إسهامات هامة في تحقيق السلام والأمن للدول التي تشكل جزءا منها.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، التي فُتح باب التوقيع عليها في 14 شباط/فبراير 1967 ودخلت حيز النفاذ في 25 نيسان/أبريل 1969. وقد أنشأ هذا الصك أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في أراض مأهولة بالسكان بصفة دائمة، وقد صادقت عليه حتى الآن جميع دول المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بروتوكولان إضافيان ملحقان بمعاهدة تلاتيلولكو هما: البروتوكول الإضافي الأول (وقعته وصدقت عليه فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة) وهو مخصص للدول من خارج المنطقة التي تتحمل المسؤولية بحكم القانون أو بحكم الواقع عن أقاليم واقعة في منطقة تطبيق المعاهدة؛ والبروتوكول الإضافي الثاني (وقعته وصدقت عليه الصين وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وهو مخصص للدول الحائزة للأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، كان إسهام معاهدة تلاتيلولكو حقيقيا وفعالا لأنها عززت الالتزام الإقليمي بعدم الانتشار ونزع السلاح، ونجحت، من خلال نظام بروتوكولييها، في إلزام الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى لا تنتهك وضع المنطقة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ومع ذلك، ينبغي الاستمرار في بذل الجهود لسحب أو تنقيح الإعلانات التفسيرية للبروتوكولين التي تتعارض مع هدف المعاهدة والغرض منها. ولا تزال الأرجنتين تدعو إلى ذلك وتبذل كل جهد ممكن لتحقيق هذه الغاية في إطار وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي حين أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جهات مختلفة لا يحل محل التزامات نزع السلاح النووي الواقعة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلا أنه يمكن أن يساعد على الأقل في استعادة الثقة بأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لن تتعرض للتهديد بالأسلحة النووية إلى أن يتم نزع السلاح النووي.

وفي ما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أكدت الأرجنتين على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على أساس أن ذلك سيكون خطوة بالغة الأهمية في عملية السلام في تلك المنطقة. ومن المأمول أن يتم الاتفاق على ذلك بحرية من جانب الدول المشاركة.

ولتحقيق هذه الغاية، قد توفر معاهدة تلاتيلولكو والوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها خبرة أساسية قيّمة.

الصين

[الأصل: بالصينية]
[26 أيار/مايو 2023]

عملا بقرار الجمعية العامة 17/78 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تعرض حكومة الصين فيما يلي موقفها وآراءها بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وسيفضي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلى منع انتشار الأسلحة النووية، وتخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط، وتعزيز السلام والأمن في المنطقة والعالم. وبينما يعمل المجتمع الدولي على تعزيز المصالحة والتعاون بين دول الشرق الأوسط والنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط، ينبغي له أن يواصل إيلاء اهتمام كبير لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأن يدعم بنشاط الجهود الرامية إلى إنشائها.

وينبغي الامتثال للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة للجمعية العامة، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام 1995، والوثيقتين الختاميتين لمؤتمري استعراض المعاهدة لعامي 2000 و 2010. وينبغي تنفيذ مقرر الجمعية العامة المتخذ في دورتها الثالثة والسبعين بشأن عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (المقرر 546/73) تنفيذا فعالا.

وينبغي لإسرائيل أن تنضم دون تأخير إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تخضع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تكف عن إطلاق التصريحات التي تهدد باستخدام الأسلحة النووية. وينبغي للبلدان المعنية في منطقة الشرق الأوسط أن توقع وتصدق على اتفاقات الضمانات الشاملة المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيع البلدان المعنية في الشرق الأوسط على التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أقرب وقت ممكن.

وما فتئت الصين تؤيد بقوة الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وشاركت الصين بشكل بنّاء بصفة مراقب في الدورات الأربع للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في الأعوام 2019 و 2021 و 2022 و 2023، وعملت مع جميع الأطراف على ضخ زخم جديد في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتدعو الصين الدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية وبلدان المنطقة إلى تحمل مسؤولياتها الواجبة بجدية، والاستجابة للمطالب المشروعة والمعقولة للدول العربية، والمشاركة بفعالية في هذه العملية.

وخلال زيارته للشرق الأوسط في آذار/مارس 2021، طرح وانغ يي، الذي كان يشغل آنذاك منصب عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية، مبادرة من خمس نقاط لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ودعت الصين، بوصفها إحدى الركائز الأساسية لهذه المبادرة، المجتمع الدولي إلى دعم جهود بلدان المنطقة

لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، قدمت الصين ورقة عمل بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية والمسألة النووية في الشرق الأوسط إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي شباط/فبراير 2023، أصدرت حكومة الصين الورقة المفاهيمية المتعلقة بمبادرة الأمن العالمي، التي تؤكد على "تنفيذ المقترح ذي النقاط الخمس بشأن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، بما في ذلك الدعوة إلى الاحترام المتبادل، ودعم الإنصاف والعدالة، وتحقيق عدم الانتشار النووي، والتعزيز المشترك للأمن الجماعي، وتسريع التعاون الإنمائي، وذلك من أجل إنشاء إطار أمني جديد في الشرق الأوسط بشكل مشترك".

والصين على استعداد لمواصلة المشاركة بنشاط في العملية ذات الصلة والإسهام في التحقيق المبكر لهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتأمل الصين أن تنعكس الآراء المذكورة أعلاه في تقارير الأمين العام ذات الصلة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[28 أيار/مايو 2024]

تمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية إنجازا قانونيا ملموسا له أهمية بالغة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وهي تعزز السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي عن طريق حظر حيازة الأسلحة النووية واقتنائها وتطويرها واختبارها وتصنيعها وإنتاجها وتخزينها ونشرها واستخدامها. وتشكل هذه المناطق إسهاما مهما في الجهود الدولية الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها، ويجب أن تحترمها جميع الدول، دون تحفظات أو قيود أخرى.

وقد أسهمت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي وصون السلام والأمن الدوليين، كونها أول منطقة ذات كثافة سكانية عالية في العالم تُعلَن منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) وأول منطقة تُعلَن "منطقة سلام" في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في هافانا في عام 2014.

وظلت معاهدة تلاتيلولكو أساسا مرجعيا سياسيا وقانونيا ومؤسسيا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم. وقد أُنشئت تلك المناطق من خلال اعتماد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (معاهدة سيميبالاتينسك)، وإعلان منغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

ولا يزال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أمرا لم يكتمل بعد، وهو يمثل ضرورة حتمية اليوم أكثر من أي وقت مضى. ومن أجل إنشاء هذه

المنطقة، يجب على إسرائيل أن تتخلى عن حيازتها للأسلحة النووية، وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون إبطاء، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تُخضع جميع منشآتها النووية فورا لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية الامتثال، دون إبطاء ودون شروط، للمطالب العادلة للمجتمع الدولي.

وإلى أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب على الحكومات المعنية أن تتوقف فورا عن التعاون مع البرنامج النووي لذلك البلد وعن مساعدته، لأن ذلك يتعارض بوضوح مع نص المعاهدة وروحها.

ومن المؤسف أن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم تُنشأ بعد رغم العديد من القرارات والمقررات المتخذة في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وفي إطار الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتظل تلك القرارات والمقررات سارية إلى أن تتحقق أهدافها. ومن الجوانب التي تقوض الثقة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عدم تنفيذ الالتزامات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمرات استعراض المعاهدة.

وفي ضوء المؤتمر الاستعراضي المقبل، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للقرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام 1995، ولخطة العمل لعام 2010، إذا ما أُريد لهذا الصك أن يستعيد مصداقيته. ويجب التوصل إلى توافق في الآراء يكون مفيدا للأطراف ويعيد الثقة في المعاهدة وفي نظام نزع السلاح النووي بوجه عام.

وقد أحيط علما بالجهود التي بذلها الرؤساء المعنيون والدول المشاركة في المؤتمرات المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط للحفاظ على الزخم والمضي قدما بهذه العملية.

ولا يمكن تحقيق الهدف الذي طال انتظاره والمتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من خلال معاهدة ملزمة قانونا إلا عن طريق التفاعل البناء والالتزام الحقيقي.

وإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لن يكون إسهاما مهما في تحقيق هدف نزع السلاح النووي فحسب، بل سيكون أيضا خطوة بالغة الأهمية في عملية السلام في تلك المنطقة.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 آذار/مارس 2024]

مقدمة

لقد سعت مصر بلا كلل إلى تحقيق هدف تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية منذ إدراج البند المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" في جدول أعمال الجمعية العامة في عام 1974. وقد واصلت مصر الاضطلاع بدور رائد في الترويج لهدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط

من الأسلحة النووية، وعملت بجدية من خلال الأمم المتحدة والمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومنذ عام 1980، تتخذ الجمعية العامة سنويا قرارا، بدون تصويت، يجسد الإجماع على تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مما يشكل قاسما دوليا وعالميا مشتركا. ومما يؤسف له أنه، في عام 2018، قطعت دولتان توافق الآراء بشأن القرار الذي كان قد دام 38 عام، لأسباب لا صلة لها بالقرار نفسه بأي شكل من الأشكال.

ومن حيث المبدأ، تكرر مصر رفضها القاطع لأية ادعاءات تفترض أن المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي أو الأمم المتحدة، غير مناسبة لمناقشة وتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام 1995، الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في عام 1995.

تنفيذ نتائج المؤتمرات الاستعراضية

ترى مصر أن عالمية معاهدة عدم الانتشار ستعالج بطبيعة الحال الوضع غير المقبول الذي تواصل فيه دولة واحدة في المنطقة رفض الانضمام إلى المعاهدة مع تمتعها بفوائدها العملية. وتضع المعاهدة، التي تضم في عضويتها 191 دولة طرفا، قواعد ذات طابع آمر، تخص المجتمع الدولي ككل، وليست قواعد لأطراف المعاهدة فحسب.

وتلاحظ مصر أن جميع دول الشرق الأوسط أطراف في المعاهدة، باستثناء إسرائيل التي ما زالت للأسف تتجاهل النداءات المتكررة للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع أنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يديم اختلال التوازن الخطير، وبناء على ذلك، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن.

وأشار المؤتمر الاستعراضي لعام 2000، في وثيقته الختامية (NPT/CONF.2000/28 (Parts I and II))، إلى أن المؤتمر أهاب، في الفقرة 4 من قرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط، بجميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، دون استثناء، وأن تُخضع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولاحظ المؤتمر أيضا، في هذا الصدد، أن ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة العامة بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام 1995 (NPT/CONF.2000/7) ذكرت أن عدة دول قد انضمت إلى المعاهدة، وأنه بانضمام تلك الدول أصبحت جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، دولا أطرافا في المعاهدة. ورحب المؤتمر بانضمام تلك الدول وأكد من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتناول المؤتمر الاستعراضي لعام 2010، في وثيقته الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I))، عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة. وأعاد التأكيد على "إلحاح وأهمية تحقيق عالمية المعاهدة" وذكر "بأهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية". وتعترف خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 بوضوح بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام 1995، وبوصفه جزءا

لا يتجزأ من مجموعة القرارات التي مُددت المعاهدة على أساسها إلى أجل غير مسمى، دون تصويت، في عام 1995. وفي محاولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تم التشديد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010 على أهمية وجود عملية تفضي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط، وتحقيقا لهذه الغاية، تم تأييد عدد من الخطوات والالتزامات العملية. وكان من بين تلك الخطوات قيام الأمين العام ومقدمي قرار عام 1995، بالتشاور مع دول المنطقة، بعقد "مؤتمر في عام 2012، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط". ونُص أيضا على أن يقوم الأمين العام ومقدمو قرار عام 1995، كخطوة عملية، بتعيين ميسر بولاية محددة في هذا الصدد، وتعيين حكومة مضيفة لمؤتمر عام 2012. وقد حدث ذلك في نهاية المطاف في تشرين الأول/أكتوبر 2011، أي بعد 17 شهرا تقريبا من اعتماد خطة العمل.

وكان من شأن المؤتمر في عام 2012 أن يكون خطوة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر عام 2010. وكان القصد من المؤتمر تقديم مساهمة إيجابية وذات مغزى نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. غير أنه لم يُقصد من عقد المؤتمر أن يكون غاية في حد ذاته؛ بل كان ينبغي أن يبدأ عملية مثمرة نحو التنفيذ الكامل لقرار عام 1995 باتخاذ خطوات ملموسة ضمن أطر زمنية محددة.

وتأسف مصر لتأجيل مؤتمر عام 2012 وتعتبره خرقا لالتزامات منظمي المؤتمر وفقا لقرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010. وقد أُعلن عن هذا التأجيل الأحادي الجانب للمؤتمر إلى موعد غير محدد في المستقبل دون التشاور مع دول المنطقة. وشكل هذا التأجيل عدم وفاء صارخ بالالتزامات المتفق عليها، وخطوة أخرى في تاريخ طويل من القرارات غير المنفذة. وتؤكد مصر مجددا أن القرار والمقررات الأخرى بشأن هذا الموضوع المعتمدة في سياق المؤتمرات الاستعراضية تظل سارية حتى تنفيذها. وتكرر مصر الدعوة إلى التنفيذ الفوري والكامل لقرار عام 1995 ولنتائج مؤتمري الاستعراض لعامي 2000 و 2010، وتؤكد مجددا المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة الدول الوديعة الثلاث التي شاركت في تقديم قرار عام 1995، بالإضافة إلى الأمين العام.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن دعا إسرائيل إلى "أن تخضع على وجه الاستعجال منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (انظر قرار مجلس الأمن 487 (1981)) وذكّر "[بـ] هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" (انظر قرار مجلس الأمن 687 (1991)).

عملية المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

نظرا لاستمرار التأخير في تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والحاجة الملحة إلى تنفيذه، وفي محاولة للخروج من المأزق الذي طال أمده، قدمت مجموعة الدول العربية مشروع مقرر في عام 2018 إلى الجمعية العامة عهد فيه إلى الأمين العام بعقد مؤتمر في موعد أقصاه عام 2019 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي دليل واضح على تأييد مشروع المقرر، اتخذت الجمعية المقرر 546/73.

وقد استخدم المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط كمرجعية له، واعتمد عملية قائمة على توافق الآراء تقودها الدول على أساس "ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية".

ويوفّر مفهوم المؤتمر وشكله فرصة لا مثيل لها لإجراء حوار بنّاء وشامل قائم على توافق الآراء بين دول المنطقة دون أي شروط مسبقة.

وقائع المؤتمر ونتائجه

عُقدت الدورات الأربع للمؤتمر بمشاركة كاملة ونشطة من جميع دول المنطقة، باستثناء إسرائيل، وبحضور الدول الحائزة للأسلحة النووية، باستثناء الولايات المتحدة، وهيئات نزع السلاح الدولية ذات الصلة، التي شاركت بصفة مراقب، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

واعتمدت الدورة الأولى للمؤتمر إعلانا سياسيا أكد، في جملة أمور، على الطابع المفتوح والشامل للمؤتمر، ووجه دعوة إلى جميع دول المنطقة للانضمام إلى العملية. وعلاوة على ذلك، أكد الإعلان السياسي على الأهمية المركزية لمبدأي الشفافية والشمولية في المؤتمر بالإشارة إلى مبدأ "الترتيبات التي يتم التوصل إليها بحرية وبتوافق الآراء بين دول المنطقة".

واختتمت الدورة الثانية أعمالها باعتماد مجموعة من النتائج، بما في ذلك النظام الداخلي للمؤتمر، وتقرير نهائي موضوعي، وقرار تُنشأ بموجبه لجنة عاملة لإجراء مداولات ما بين الدورات.

وقد توصلت الدورة الثالثة إلى نتيجة توافقية بناءة، بما في ذلك تعميق فهم الالتزامات الرئيسية بموجب المعاهدة المتوخاة.

واتفقت الدورة الرابعة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على تقرير ختامي ثري ووجهت اللجنة العاملة إلى وضع مؤشر للقضايا التي يمكن أن تسهم في إمكانية التنبؤ والعملية التحضيرية.

وقد أثبت المؤتمر طبيعته الشاملة، وامتنع عن استهداف أو استفراد أي دولة عضو بعينها، وتجنب أي إشهار وفضح. وتنص المادة 21 من النظام الداخلي على أن يكون توافق الآراء هو الطريقة الوحيدة لاتخاذ القرارات بشأن المسائل الإجرائية والموضوعية. ويتيح المؤتمر فرصة لجميع الأطراف للتعبير عن شواغلها بشأن أي مسألة إقليمية ذات صلة بولايته.

وقد تضمن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي العاشر إشارة إيجابية متفق عليها إلى المؤتمر ودعمه لهدف قرار عام 1995 وامتثاله له.

خاتمة

تسهم المناطق الخالية من الأسلحة النووية، خاصة في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار مثل الشرق الأوسط، بشكل كبير في بناء الثقة ومنع نشوب النزاعات وتطوير العلاقات السلمية. ويظل إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط أولوية ملحة والتزاما متفقا عليه.

وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2023، هدد وزير في الحكومة الإسرائيلية باستخدام القنابل الذرية ضد غزة. والضمانة الفعالة الوحيدة ضد حدوث وتكرار مثل هذه التهديدات والترهيبات النووية المشينة هي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

والشرط الوحيد لبدء المفاوضات هو وجود إرادة سياسية بين دول المنطقة والدول الحائزة للأسلحة النووية المشاركة في تقديم قرار عام 1995.

ويجب ترجمة ذلك على الفور إلى إجراءات عملية، بما في ذلك من خلال خطة واضحة، برعاية الأمم المتحدة. وتتطلع مصر إلى عملية تعاونية جادة لتنفيذ التدابير المتفق عليها والضرورية لتمهيد الطريق للبدء الناجح في مفاوضات إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية من خلال المؤتمر الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي الختام، تؤكد مصر من جديد التزامها بمواصلة السعي لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، واقتناعها بأن هذه الأسلحة اللاإنسانية تشكل تهديدا خطيرا لوجود البشرية وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

إيران (جمهورية – الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]
[8 أيار/مايو 2024]

انسجاما مع التزام إيران المتعمد برفض جميع أسلحة الدمار الشامل ومشاركتها في المعاهدات ذات الصلة وتحديدا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن مشاركتنا النشطة والبناءة في جميع دورات مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تقف شاهدا قويا على سعينا الصادق للقضاء الكامل والدائم على جميع أسلحة الدمار الشامل. وهذا يؤكد على التفاني الحازم والدائم لجمهورية إيران الإسلامية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وفي بلوغ منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط – وهي مبادرة قدمتها إيران لأول مرة في عام 1974.

وإذ نعرب عن خيبة أملنا إزاء عدم إحراز تقدم في مؤتمري استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتتاليين لعامي 2015 و 2022، وكذلك مؤتمري استعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية الرابع والخامس لعامي 2018 و 2023، فإننا نجد أنه من المثبط للهمم أن نشهد تقاعسا في تنفيذ قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 بشأن الشرق الأوسط. وتداعيات مثل هذه الإخفاقات على إجراءات ونتائج المؤتمر المذكور أعلاه تستدعي قلقا عالميا.

ومن المناسب التأكيد مجددا على أن المسارات المنبثقة عن مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 546 هي مسارات متميزة ولكنها متوازية تهدف إلى تحقيق هذا الهدف الذي طال انتظاره. ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتخاذ إجراءات حاسمة في كلي المسارين. وفي حين يمكن لهذين الطريقين أن يكمل أحدهما الآخر، إلا أنه لا يمكن لأي منهما أي يحل محل الآخر.

ومع ذلك، وبالنظر إلى الظروف السائدة، من الواضح أن العمليتين تواجهان عقبات كبيرة يمكن أن تقوّض نجاحهما. وبغية تعزيز الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، يجب على النظام الإسرائيلي أن يتخذ خطوة أولى تتمثل في تبني سياسة شفافة، والتخلي عن مفهوم الغموض الاستراتيجي، والتخلي عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والانضمام إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة الملزمة قانونا. ومن أهم هذه الخطوات الانضمام غير المشروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للأسلحة النووية، إلى جانب إخضاع جميع المنشآت والأنشطة النووية للضمانات الشاملة التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإضافة إلى ذلك، فإن التزام النظام الإسرائيلي بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية أساسي لإنشاء مثل هذه المنطقة.

وكانت القوة الدافعة وراء القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتُمد خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 1995، إلى جانب نتائج المؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2000 و 2010، مصدر قلق مشترك بين الدول الأطراف في المعاهدة. ومصدر القلق هذا متصل بالتهديد الخطير الذي يشكله برنامج الأسلحة النووية للنظام الإسرائيلي، لا على أمن واستقرار الشرق الأوسط فحسب بل خارجه أيضا. وهو متجذّر في التطلع العالمي إلى وقف انتشار الأسلحة النووية. فوجود هذه الترسانة النووية يعرقل تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة المضطربة، وأي محاولة للتقليل من خطر أسلحة الدمار الشامل في أيدي هذا النظام لا يمكن تبريرها.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح المؤتمر المذكور أعلاه مهدد طالما أن النظام الإسرائيلي يمتنع عن المشاركة فيه ويتلقى الدعم من الولايات المتحدة التي تمتنع هي الأخرى عن المشاركة البناءة في أعمال المؤتمر. ونحث المجتمع الدولي على مساعدة المنطقة في تجاوز هذه العقبات على طريق إقامة شرق أوسط خالٍ من جميع أشكال أسلحة الدمار الشامل.

ويستدعي الدعم الثابت الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الإسرائيلي، والذي يشمل التغاضي عن برنامج الأسلحة النووية الخطير لهذا النظام، إضافة إلى عدم مشاركة كليهما في المؤتمر المذكور، أن يوليه المجتمع الدولي الاعتبار الواجب. وتعيق هذه الديناميكيات التقدم بشكل كبير.

فتعنّت النظام الإسرائيلي وتجاهله للأعراف الدولية يؤازره الدعم الثابت الذي تقدمه الولايات المتحدة. والولايات المتحدة، رغم التزاماتها الدولية الواضحة بموجب قرار الشرق الأوسط لعام 1995 ونتائج المؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2000 و 2010، لا تزال تقصر في الوفاء بهذه الالتزامات. ومن الضروري أن ندرك أنه طالما تمسكت الولايات المتحدة بنهجها غير الحكيم وغير المتسق تجاه برنامج الأسلحة النووية السري للنظام الإسرائيلي – وهو في الواقع حالة حقيقية من حالات الانتشار النووي في المنطقة – فإن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط سيستمر. وترحّب إيران بالبيان الذي أصدرته الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، والذي أدان التهديد النووي للنظام الإسرائيلي ضد الدول الأعضاء في المنظمة، وتتوقع أن تتبع الأمم المتحدة نفس المسار كنقطة انطلاق لتحييد التهديد الوشيك لترسانة أسلحة الدمار الشامل للنظام الإسرائيلي.

وتشدد إيران على الدور المحوري للأمم المتحدة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتتوقع من الأمين العام للأمم المتحدة أن يبذل جهودا حثيثة لتعزيز هذا الهدف بطريقة

مركزة. وعلاوة على ذلك، تتوقع إيران من الأمين العام أن يؤكد من جديد ضرورة انضمام النظام الإسرائيلي إلى المعاهدة، دون قيد أو شرط ودون تأخير، بوصفه طرفا غير حائز للأسلحة النووية.

ومن شأن هذه الخطوة أن تسهم بشكل كبير في تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 أيار/مايو 2023]

تكرِّر دولة إسرائيل تعليل تصويتها على القرار 17/78 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" الذي اعتمدته الجمعية العامة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023، وهو التعليل الذي أدلت به في إطار اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية (30 تشرين الأول/أكتوبر 2023).

وقد استغرق التوصل إلى التوافق السابق في الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وقتا طويلا وتطلب جهودا دولية كبيرة.

ورغم أن إسرائيل كان لديها تحفظات شديدة على لغة القرار والطرائق المحددة فيه، وهي تحفظات يجري الإعراب عنها سنويا في تعليلنا للموقف، فقد أيدت إسرائيل هذا القرار توخيا لتوافق الآراء لأن النهج الثابت لإسرائيل كان دائما بنّاء وموجها نحو تحقيق توافق في الآراء.

ومن المؤسف للغاية أن هذه الممارسة القائمة منذ أمد طويل انهارت على أيدي مجموعة الدول العربية. فبفرض قرار جديد انفرادي وهدَّام في عام 2018 بعنوان "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، غيرت مجموعة الدول العربية الوضع الراهن وأجبرت إسرائيل على أن تنأى بنفسها عن هذا القرار.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[2 أيار/مايو 2024]

تقدم المكسيك هذه الوثيقة عملا بقرار الجمعية العامة 17/78 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط".

وتؤكد المكسيك من جديد تأييدها المطلق للجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، من خلال ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. وهي من الدول الرائدة التي أنشأت أول منطقة من هذا القبيل.

وبالنسبة للمكسيك، تمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهاما ملموسا في عدم الانتشار النووي، وهي تعزز السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من أنها ليست غاية

في حد ذاتها، إلا أنها خطوة هامة في منتصف الطريق المؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فهي من تدابير الحد من المخاطر النووية التي أثبتت فعاليتها تاريخيا.

وبمجرد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، تتعهد الدول الأعضاء فيها بالتزامات محددة بعدم استحداث أسلحة نووية أو حيازتها أو استخدامها، وبالتزام دولي بعدم نشر أسلحة نووية مملوكة لدولة أخرى على أراضيها.

وكانت المكسيك أحد الدعاة الرئيسيين لإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، وقادت العملية التي أسفرت عن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وظلت هذه المعاهدة أساسا مرجعيا سياسيا وقانونيا ومؤسسيا لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في جهات أخرى من العالم.

وتمشيا مع هذا الالتزام التاريخي، قدمت المكسيك دائما دعمها الكامل لأي جهد يرمي إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وتواصل المكسيك دعم جهود المجتمع الدولي المبذولة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في إطار الجمعية العامة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعتقد المكسيك أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يشكل جزءا هاما من الالتزامات التي صاغت الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 1995 بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري استعراض المعاهدة عامي 2000 و 2010. كما أنها واثقة من أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمثل إحدى الخطوات الضرورية نحو بنية أوسع نطاقا للسلام والأمن في المنطقة. ومن شأن إنشاء هذه المنطقة أن يساعد على تخفيف حدة التوتر في المنطقة وتعزيز مناخ من السلام والأمن يمكن أن يسهم في تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية من تلك المنطقة.

وفي هذا الصدد، ترحب المكسيك بانعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 13 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وتنوه المكسيك بالدور البنّاء الذي تضطلع به ليبيا في تيسير المناقشات، بهدف المضي قدما نحو اعتماد معاهدة ملزمة قانونا في المستقبل بشأن هذه المسألة.

وتنوه المكسيك أيضا بالتزام دول منطقة الشرق الأوسط في هذه الدورة، التي أبرزت خلالها، من جهة، القلق العميق إزاء النزاع الحالي في قطاع غزة والخطر الكبير من حدوث تصعيد جديد قد يؤدي إلى مزيد من التوسع لهذا النزاع في جميع أنحاء المنطقة؛ وأعربت عن أسفها، من جهة أخرى، للتهديدات النووية التي يطلقها مسؤولون رفيعو المستوى في إحدى دول المنطقة، والتي لا تسهم في دفع عملية السلام أو في الاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين.

وتحث المكسيك جميع دول الشرق الأوسط على المشاركة في هذه السلسلة من المناقشات الموضوعية ومواصلتها، بهدف إنشاء العناصر التي من شأنها أن تشكل معاهدة ملزمة قانونا في المستقبل بشأن هذه المسألة.

وتشـيد المكسـيك أيضـا بالدعم القيم الذي تقدمه المنظمات الدولية والمعاهد الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، التي أسهمت بعناصر ودراسات ومقترحات لتعزيز عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

وتأمل المكسـيك أن يُعقد قريبا بنجاح المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدات إنشـاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا.

وتشجع المكسيك دول المنطقة على مواصلة اعتماد نهج تعاونية وشاملة للعمل من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وهي مسألة هامة معلقة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتعتقد المكسيك أن الشفافية وتدابير بناء الثقة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تهيئة بيئة أفضـل بين دول المنطقة، وأن الحوار في المحافل الأمنية الإقليمية يمكن أن يعزز التفاهم المتبادل على نحو أفضل. ومن الضروري أيضا أن يكون هناك التزام سياسي من جانب جميع دول المنطقة.

وتؤكد المكسيك من جديد أنها على استعداد لإطلاع الآخرين على خبراتها والدروس التي استفادتها من إبرام وتنفيذ معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشـأت المنطقة الخالية من الأسـلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[28 أيار/مايو 2024]

إن الجمهورية العربية السورية من الدّاعمين الدّائمين لمنظومة نزع السلاح الدولية، ولذلك فقد كانت من أوائل الدول التي انضـمت إلى معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية، ووقّعت اتفاق ضـمانات شـاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما وقّعت على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وانضـمت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأوفت بالتزاماتها ذات الصلة.

ولقد أولت الجمهورية العربية السـورية مسـألة إنشـاء منطقة خالية من الأسـلحة النووية وغيرها من أسـلحة الدمار الشـامل في الشـرق الأوسـط أهمية كبيرة، وتعتبر أن إنشـاء هذه المنطقة يعد تدبيراً هاماً لتعزيز نظام عدم الانتشار، وإسهاماً جدياً في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وانطلاقاً من ذلك، فقد بذلت الجمهورية العربية السورية جهوداً حثيثة في هذا المجال، حيث تقدمت خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن في عامي 2002 و 2003 بمشـروع قرار يرمي لإخلاء منطقة الشـرق الأوسـط من جميع تلك الأسلحة، إلا أن تلك المبادرة تم إجهاضها من قبل دولة دائمة العضوية في المجلس خدمةً للكيان الإسرائيلي.

وتؤكد الجمهورية العربية السـورية على أن القرار المتعلق بالشـرق الأوسـط الصـادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية لاسـتعراض المعاهدة وتمديدها، 1995، الذي تم على أسـاسـه التمديد اللانهائي للمعاهدة يُعدُّ جزءاً رئيسـياً من صـفقة التمديد، وركيزة أسـاسـية في دعم نظام عدم الانتشار على المستوى الإقليمي، وتشدد على أن هذا القرار سيبقى سارياً حتى التنفيذ الكامل له.

وتدعم الجمهورية العربية السورية الدور المحوري والأساسي للأمم المتّحدة في الوصول إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسـلحة النووية في الشـرق الأوسـط، وفقاً للقرارات والمرجعيات الدولية ذات الصـلة،

وأهمية التنفيذ الكامل لها، وخاصة قرار مجلس الأمن 487 (1981)، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام 1995، وخطة العمل الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010، والتي تأسف لعدم تنفيذها.

ولقد شاركت الجمهورية العربية السورية بفعّالية في الدورات الأربع للمؤتمر الذي يُعقد تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتّحدة بهدف إنشاء تلك المنطقة، وذلك وفقاً لمقرر الجمعية العامة 546/73 لعام 2018، وتعتبر أن مقاطعة الولايات المتّحدة الأمريكية للدورات الأربع للمؤتمر، وهي أحد رعاة القرار المتعلق بالشرق الأوسط، ورفض إسرائيل المشاركة فيه، علامة واضحة على الاستهتار بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وكذلك قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإن انفراد إسرائيل بامتلاك قدرات نووية، وتطويرها لترسانة أسلحة الدمار الشامل بدعم من دول غربية، في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، وذلك من خلال تزويد إسرائيل بالتقنيات والمعدّات اللازمة، يمثل انتهاكا واضحا من قبل تلك الدول لأحكام المادة الأولى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يتعارض مع روح إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والتزامات هذه الدول الغربية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

وإن استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للفوسفور الأبيض المحرّم دولياً في اعتداءاتها المتكررة ضدّ المدنيين في قطاع غزة ولبنان، وتهديد أحد أعضاء حكومة الاحتلال يوم الأحد 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بإلقاء قنبلة ذرية على أبناء غزة، يشكّلان دليلاً جديداً على امتلاك هذا الكيان للأسلحة النووية، ويؤكّدان المشاغل الجدّية لدول المنطقة من خطورة امتلاك إسرائيل لتلك الأسلحة، وجسامة التهديد الذي تمثله على أمن واستقرار المنطقة ودولها. وإن كل ما شهدته منطقتنا وتشهده اليوم من سلوك إسرائيلي مزعزع للأمن والاستقرار فيها، يوجب تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى دعم العمل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وذلك من خلال التنفيذ العملي لجميع القرارات الدولية ذات الصلة، ويحتم قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاضطلاع بمسؤولياتها واتخاذ كافّة الإجراءات لإخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي لنظام الضمانات الشاملة وأنظمة التحقق والرقابة على المنشآت والبرامج النووية المعمول بها في الوكالة.

وتعرب الجمهورية العربية السورية مجدداً عن استعدادها للتعاون مع الأمين العام في سبيل تحقيق هدف إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتشدد على ضرورة عدم الربط بأي شكل من الأشكال بين موضوع إنشاء تلك المنطقة وبين أي عملية سلام أو ترتيبات أخرى، كما تعتبر سورية بأن الفشل في إنشاء تلك المنطقة يُشكّل انتكاسة كبيرة لمصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

رابعا الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2024]

تقوم الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بشأن سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية لعام 2016 واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل لعام 2003 على أساس الاقتناع بأن اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء الأمن، بما في ذلك نزع السلاح وعدم انتشاره، يوفر أكثر الوسائل فعالية للحفاظ على النظام الدولي.

وقد أعاد الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، المؤرخ 13 تموز/يوليه 2008، الذي أُنشئ بموجبه الاتحاد من أجل المتوسط، تأكيد التطلع المشترك إلى تحقيق السلام والأمن الإقليمي على النحو المبين في إعلان برشلونة الذي اعتمده المؤتمر الأوروبي – المتوسطي المعقود في 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995. ويعزز إعلان برشلونة الأمن الإقليمي من خلال جملة أمور منها عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، والتقيد بالترتيبات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك نظم التحقق الخاصة بها، وكذلك من خلال الوفاء بحسن نية بالتزامات الأطراف الموقّعة على إعلان برشلونة بموجب اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها.

واتفقت الأطراف في الاتحاد من أجل المتوسط على السعي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال، وعلى النظر في اتخاذ خطوات عملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتكديس المفرط للأسلحة التقليدية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أرست الأساس لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، فضلا عن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما بتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 1995. وما زال الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 بشأن الشرق الأوسط، ويؤكد من جديد تأييده الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأطراف في المعاهدة. وتوفر خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 أكثر الأسس الواعدة للمضي قدما.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن إنشاء هذه المناطق، على النحو المبين في خطة العمل لعام 2010، لا يمكن أن يحدث إلا من خلال ترتيبات طوعية تتفق عليها جميع دول المنطقة. وما زال الاتحاد الأوروبي يرى أن الحوار وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة هو النهج المستدام الوحيد للاتفاق على ترتيبات لعقد مؤتمر هادف. وينبغي أن يشارك في المؤتمر جميع الدول في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات يجري الاتفاق عليها بحرية، على نحو ما تقرَّر في المؤتمر الاستعراضي لعام 2010. ويجب أن تكون العملية شاملة للجميع لكي تكون فعالة، وأي مقترحات تقوم على الإملاءات هي عرضة للفشل.

ودأب الاتحاد الأوروبي على الإعراب عن هذا الموقف في الأمم المتحدة، وهذا ما فعله أيضا في مناقشات الأمم المتحدة الأخيرة المتعلقة بمقترحات محددة بشأن سبل المضي قدما بهذه العملية. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد تأييده لخطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح" التي عُرضت في 24 أيار/مايو 2018 والتي تعهد فيها بالعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعزيز وتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويشمل ذلك دعم مواصلة إنشاء مثل هذه المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بدورات المؤتمرات المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو متفائل بما حققته من نتائج. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى مواصلة جهودها لإرساء عملية شاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء تشملُ جميع دول المنطقة. ويشدد على أهمية معالجة الشواغل الأمنية لجميع هذه الدول وإدراج جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وفقا لقرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام 2010.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا استعداده للمساعدة في العملية المفضية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما فعل في الماضي، من خلال تيسير الحوار فيما بين دول المنطقة. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي عدة قوانين تشريعية محددة، هي القرارات الصادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي، دعما لأعمال الأمم المتحدة في هذا الصدد. ولا تزال قرارات المجلس التالية المؤيدة لمختلف المشاريع والأنشطة الداعمة للعملية سارية:

- يعدّ قرار المجلس 2023/654 (CFSP) المؤرخ 20 آذار/مارس 2023، الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، استمرارا للدعم الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540، حيث يهدف إلى إذكاء الوعي وتعزيز الأطر التشريعية الوطنية وتدابير الإنفاذ وتقديم المساعدة المخصصة في بناء القدرات بناءً على الطلبات المقدمة من الدول.
- وعقب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2022/753 (CFSP) المؤرخ 16 أيار/مايو 2022 الداعم لعملية بناء الثقة التي تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط والذي ينفذه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والذي دعم جهود الاتحاد الأوروبي للمضي قدما في هذه العملية، جدد الاتحاد الأوروبي دعمه للعملية في عام 2023. والهدف من ذلك هو تعزيز التزام الاتحاد بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. واعتمد المجلس في 26 حزيران/يونيه 2023 القرار 2023/1306 (CFSP) دعما لمشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في بيئة أمنية إقليمية متطورة. ويدعم القرار مشروعا مدته 3 سنوات ينفذه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وتتمثل أهدافه في ما يلي:
  - المساعدة في التخفيف من حدّة الاتجاهات الإقليمية فيما يتعلّق بانتشار أسلحة الدمار الشامل؛
  - تشجيع الترتيبات الأمنية الإقليمية ووضع وقواعد وإجراءات لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح؛
  - تطوير فهم أكثر تعمقا للعلاقة بين منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط والتطورات الإقليمية والدولية الحالية؛

- تعزيز منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط فعليا على نحو شامل ومستدام ويمكن التحقق منه.

- ويدعم قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2023/1344 (CFSP) المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2023 الأنشطة الرئيسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تحقيق عالمية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذ قرار الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشأن التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية (C-SS4/DEC.3)، الذي اتُّخذ في 27 حزيران/يونيه 2018.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد استعداده لمواصلة تقديم المساعدة لمنطقة الشرق الأوسط، من خلال "مبادرة مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية". وتجمع شبكة مراكز الامتياز هذه خبراء ومهنيين من 64 دولة يتعاونون على المستويين الإقليمي والدولي بغية تعزيز تخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وتعزيز ثقافة عالمية للسلامة والأمن. وتساهم مراكز الامتياز التي أُنشئت مع الأمانات الإقليمية، بما في ذلك في الأردن والجزائر والمغرب والإمارات العربية المتحدة، مساهمة فعالة في بناء القدرات في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، ما زال الاتحاد الأوروبي يدعو جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى القيام بذلك والتقيد بها، وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإلى أن تبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقَ ضمانات شاملة، والبروتوكولَ الإضافي، وأن تبرم معها كذلك، حسب الاقتضاء، بروتوكولا معدَّلا للكميات الصغيرة. ومن شأن الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية أيضا أن يسهم في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وهو أمر ضروري من أجل إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.